



اسم المقال: اتجاهات النمو في الاقتصاد التركي للفترة 1968 - 1988

اسم الكاتب: د. فواز جار الله نايف الدليسي، مم وائل سامي طه الحافظ

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/949>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 09:12 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية - جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





اتجاهات النمو في الاقتصاد المركزي

للفترة ١٩٦٨-١٩٨٨ (*)

د. فواز جار الله نايف الدليمي * السيد وائل سامي طه الحافظ *

مقدمة:

يحدث النمو في الاقتصادات المتقدمة نتيجة لعوامل عديدة في مقدمتها استكمال انجاز الهياكل الارتكازية وزيادة حجم الاستثمارات المحلية ثم زيادة الانتاجية وتحسين اداء المشاريع المختلفة ثم أخيرا الادارة والتنظيم ، دون حاجة لاحادث تغيرات هيكلية او تبانية او تغيير العلاقات او النسب القائمة بين القطاعات الانتاجية في الامد القصير ، فانجاز التغيرات الهيكيلية في الاقتصادات المتقدمة يجعل التغيرات العامة في الاقتصاد تنعكس في معدلات النمو الاقتصادي دون الحاجة إلى تمية اقتصادسة شاملة في الهياكل الاقتصادية المختلفة والحال عكس ذلك في الاقتصادات النامية ، فتحقيق وانجاز النمو يحتاج إلى تغيير كبير في الهيكل الاقتصادي ، ذلك ان هذا الهيكل يتسم بالركود وثبات النسب في العلاقات بين قطاعاته الرئيسية .

والاقتصاد التركي احد هذه الاقتصادات النامية والتي تطمح إلى تحقيق معدلات نمو متسارعة لتساهم في التغيرات الهيكيلية او لا ثم تساعدها على الدخول في الاتحاد الأوروبي . ونحاول في البحث معرفة طبيعة العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكيلية خلال الفترة الزمنية المخططة .

(*) البحث بالأصل مستقل من رسالة الماجستير الموسومة "اتجاهات النمو في الاقتصاد التركي للفترة

١٩٦٨-١٩٨٨" (دراسة تحليلية) عام ١٩٨٨ .

(**) أستاذ مساعد/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل.

(***) مدرس مساعد/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة الاقتصاد التركي بعامة مع التأكيد على هيكل الانتاج والتجارة الخارجية ومعرفة المتغيرات الاساسية التي أثرت وتأثر في معدل النمو الاقتصادي المتحقق في تركيا خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة .

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من خلال السؤال المركب الآتي :

هل تسهم التغيرات الهيكالية (ممثلة بهيكل الانتاج والتجارة الخارجية) في النمو الاقتصادي في تركيا؟ وإذا كانت الإجابة بنعم ، فما مقدار تأثيرها في النمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد موضوع الدراسة خلال الفترة الزمنية التي يعطيها البحث؟

منهجية البحث :

تم الربط بين التحليل النظري والقياس التجاري لاثبات صحة الفرضية المتبناة في هذا البحث.

وتغطي الدراسة سلسلة زمنية مداها (٢١) عاماً (١٩٦٨-١٩٨٨) وتقدير البيانات عن عام ١٩٨٩ في حينه.

الاطار النظري للبحث :

ترى المدرسة الهيكالية ان الهيكل يعني نظاماً من العلاقات مكون من ظواهر متماشكة يتوقف كل منها على دوره في تكوين هذا النظام^(١).

ويرى الاقتصادي (والاس بيترسون) ان مصطلح الهيكل الاقتصادي يدل على المساهمة القطاعية للأنشطة الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج القومي، وعلى توزيع القوة العاملة على الأنشطة الاقتصادية ذاتها .

ويحصل التغيير في الهيكل الاقتصادي عندما يطرأ تغير على الاهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج القومي او عندما يطرأ تغير على التوزيع النسبي للأيدي العاملة على تلك القطاعات^(٢). وبناء على ما تقدم فان مفهوم الهيكل يعني التوزيع النسبي للمتغيرات الاقتصادية أي نسبتها إلى حجم الناتج القومي الإجمالي.

والمعلوم ان الهيكل الاقتصادي لا ي بل يتكون من عدد من الهياكل الفرعية ، ومثال ذلك هيكل الانتاج وهيكل العمالة وهيكل التجارة .



والهيكل الانتاجي على صعيد الاقتصاد القومي ، يعني الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج القومي ، في حين يشير هيكل العمالة إلى التوزيع النسبي للايدي العامة على القطاعات الاقتصادية المختلفة .

اما هيكل التجارة الخارجية فهو يتكون من هيكل الصادرات (التوزيع النسبي او الاهمية النسبية لكل سلعة مقدرة بالنسبة لاجمالي الصادرات) . وهيكل الواردات (التوزيع النسبي او الاهمية النسبية لكل سلعة مستوردة بالنسبة لاجمالي الاستيرادات) . والاهمية النسبية لكل قطاع ومساهمته في التجارة الخارجية .

ويمكن القول ان الهيكل الاقتصادي قد يأخذ شكل النمط الذي يكون عليه الاقتصاد او تلك العلاقات الثابتة نسبيا في نظام اقتصادي واجتماعي معين .

أي ان طبيعة العلاقات بين أجزاء الاقتصاد والتي تتميز بالاستقرار النسبي يمكن ان تشكل الهيكل الاقتصادي الذي يعمل في ظله نظام اقتصادي معين ، وتكون العلاقات التأسيسية بين مكونات الاقتصاد القومي ذات تأثيرات متبادلة ومن ثم توصف التغيرات التي تطرأ على الاهمية النسبية لمكونات الاقتصاد القومي بالتغير الهيكلي او البنويي .

وتميزت هيأكل البلدان النامية بعد ان نالت استقلالها السياسي بميزة اساسية وهي :
نبعية هذه الهياكل للاقتصادات الرأسمالية المستعمرة ، أي انها أصبحت خاضعة في نموها وتطورها إلى مقتضيات تلك الاقتصادات وتطورها ، وتفكك هيأكل اقتصادات تلك البلدان نتيجة لاستمرارها منتجة للمواد الاولية من ناحية ولكونها اسواقا لتصريف بضائعها المصنعة مما جعل القطاعات الاساسية لتلك البلدان مرتبطة بمصالح تلك المركز مما جعلها تعمل بصورة منعزلة عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي .

ان اقسام اقتصادات البلدان النامية إلى قطاعين :

قطاع متطور صغير وقطاع مختلف كبير دون وجود تأثير متبادل بينهما ، يؤدي إلى تعزيز الاختلاف في الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان . وعليه فان النمو الاقتصادي المتضاد لا يمكن تحقيقه الا بوجود هيكل اقتصادي سليم ومتكملا ، أي تتم تتميم القطاعات الأخرى ،

وهذا لا يعني ايضاً مساهمة هذه القطاعات بدرجات متساوية في الناتج القومي ، بل تكون مساهمتها مناسبة مع دورها في تكوين هذا الناتج .

أولاً: تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي للسنوات ١٩٦٨-١٩٨٨

يتناول هذا المبحث رصد الاممية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من أجل الوقوف على طبيعة الهيكل الانتاجي ، كذلك رصد حركة التغير في مساهمة القطاعات الاقتصادية وهي تعبّر عن التطور في التركيب الهيكلي للاقتصاد التركي .
الاممية النسبية للقطاعات خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٧ ، يظهر الجدول (١) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ، وحركة التطور (مقدار التغير النسبي السالب والموجب) في نهاية الفترة قياساً بما كان عليه الوضع في بداية الفترة . وقد كانت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج كما يأتي :

اتجهت مساهمة القطاعات السلعية إلى الانخفاض من ٦٤,٥ % من الناتج في بداية الفترة إلى ٥٩,٣ % من الناتج في نهايتها ، ويبلغ مقدار (٥٥,٢) ولقصي ذلك حسب القطاعات :

١- جاء القطاع الزراعي في المرتبة الأولى بداية الفترة ، ويبلغ اهميته (%) ٣٢ من الناتج .
ولكن انخفضت مساهمته إلى (٢٤%) من الناتج في نهاية الفترة وقد انتقل بذلك إلى المرتبة الثانية .

٢- قطاع التعدين جاء بالمرتبة الثانية في بداية الفترة ، وبلغت مساهمته (%) ٢ من الناتج .
ولكن انخفضت مساهمته إلى (١١,٩) من الناتج في نهاية الفترة وقد انتقل إلى المرتبة التاسعة .

٣- احتل قطاع الصناعات التحويلية المرتبة الثانية في بداية الفترة بنسبة مساهمة بلغت (٢٤,٧%) وقد زادت نسبة مساهمته إلى (٢١,٦) من الناتج في نهاية الفترة ، واحتل المرتبة الأولى .

٤- اما قطاع البناء والتشييد ، فقد احتل المرتبة السادسة بداية الفترة بنسبة مساهمة (%) ٧,٥ وانخفضت مساهمته إلى (%) ٦,٧ من الناتج في نهاية الفترة وبقي في المرتبة السادسة .

٥- احتل قطاع الماء والكهرباء المرتبة التاسعة من حيث مساهمته في الناتج . اذ بلغت مساهمته (%) ١,٤ في بداية الفترة ، وانتقل إلى المرتبة الثامنة في نهاية الفترة بنسبة مساهمة قدرها (%) ٢ من الناتج .

اما القطاعات التوزيعية فقد ساهمت بنسبة (%) ٢٩,٧ من الناتج في بداية الفترة ، ارتفعت إلى (%) ٣٥ من الناتج في نهاية الفترة وقد كانت مساهمة هذه القطاعات كل على انفراد :

- ١- جاء قطاع تجارة الجملة والمفرد بالمرتبة الثالثة في بداية الفترة وبنسبة مساهمة (%) ١٢,٣ من الناتج، وبقي عند المرتبة الثالثة في نهاية الفترة وبنسبة مساهمة (%) ١٥,٣ من الناتج.
- ٢- اما قطاع النقل والمواصلات فقد احتل المرتبة الخامسة في بداية الفترة بنسبة مساهمة (%) ٨,٥ من الناتج ، ثم انتقل إلى المرتبة الرابعة في نهاية الفترة بنسبة مساهمة (%) ١٠,٧ من الناتج .

البنوك والتأمين	تجارة الجملة والمفرد	النقل والمواصلات	الماء والكهرباء	البناء والتشييد	الصناعات التحويلية	التعدين	زراعة	القطاعات السنوات	
								١٩٦٨	١٩٧٧
٨,٩	١٢,٣	٨,٥	١,٤	٧,٥	٢١,٦	٢,٠	٢٢,٠		
٩	١٥,٣	١٠,٧	٢,٠	٦,٧	٢٤,٧	١,٩	٢٤,٠		
٠,١	٣	٢,٢+	٠,٦	٠,٨-	٣,١	٠,١-	٨-	الفترة بين ١٩٦٨ و ١٩٧٧	

المصدر : احسبت النسب بالاعتماد على الملحق (١)

ثانياً: التجارة الخارجية التركية

يحتل قطاع التجارة الخارجية في أي اقتصاد مكانة مهمة ، فهي النافذة التي يطل من خلالها بلد معين على العالم الخارجي، وتركيا ضمن هذا المفهوم لا تشد عن القاعدة، فاتخذت التجارة فيها اتجاهات ومسارات متعددة باختلاف الأزمنة والمراحل السياسية، فكان الموضع الجغرافي والاستراتيجي دافع رئيسي لتحديد مسار التجارة الخارجية تارة، ثم كانت العوامل السياسية تمثل الأولوية في تحديد اتجاهات التجارة الخارجية تارة أخرى. ولكن مهما تعددت المسارات والاتجاهات لابد أن يخضع وضع سياسة التجارة الخارجية لاعتبار المصلحة القومية.

إن أهمية التجارة الخارجية في تركيا تأتي من كونها مصدراً أساسياً للعملات الصعبة التي تومن لتركيا إمكانية تلبية احتياجاتها ، وكانت تركيا في بداية السبعينات قد نهجت استراتيجية إيمائية تقوم على التوجّه الداخلي وإحلال الواردات^(٢).

لقد كان اتجاه تركيا ومعظم الدول النامية نحو هذه الاستراتيجية متأثراً من عدة أسباب، متمثلة بقيام الحرب العالمية الأولى وحدوث أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات وما تلاه من قيام الحرب العالمية الثانية فضلاً عن الصعوبات التي واجهت ميزان المدفوعات للدول النامية. ومن بعد فان هذه الحوادث أدت في الوقت نفسه إلى تضاؤل فكرة القبول بمبدأ تقسيم العمل الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية^(٤).

الآن استراتيجية إحلال الواردات لم تتحقق ما كانت تصبو إليه الدول النامية في إقامة هيكل صناعي متميز يستند بالأساس إلى انتاج صناعي معرض للاستيرادات ، ونتيجة لهذا وللظروف التي واجهتها هذه الدول في توفير احتياجاتها من العملات الصعبة خاصة في ظل تدهور معدلات التبادل للسلع الأولى، فقد حاولت بعض الدول النامية انتهاج استراتيجية التصنيع من أجل التصدير.

تحديد العلاقة بين معدل النمو والقطاعات الاقتصادية للفترة (١٩٨٨-١٩٦٨)

لغرض التعرف على مدى مساهمة القطاعات المكونة للاقتصاد التركي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، لجأنا إلى اختبار اثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Y) خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٨ ، والمتمثلة بـ:

X_1 = نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي .

X_2 = نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي .

X_3 = نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي .

X_4 = نسبة مساهمة قطاع الماء والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي .

X_5 = نسبة مساهمة قطاع البناء والتثبيت في الناتج المحلي الإجمالي .

X_6 = نسبة مساهمة قطاع التجارة الجملة والمفرد في الناتج المحلي الإجمالي .



X_7 = نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات في الناتج المحلي والإجمالي .
 X_8 = نسبة مساهمة قطاع البنوك والتأمين في الناتج المحلي الإجمالي .
 X_9 = نسبة مساهمة قطاع الخدمات (الشخصية والاجتماعية) في الناتج المحلي الإجمالي .
وقد تم استخدام عدة صيغ للتقدير وكانت الصيغة الخطية قد مثلت تلك العلاقة أفضل تمثيل والتي توضح بالصيغة الآتية :

$$Y^8 = -453.92420 + 3.86208 X_1 + 3.19167 X_3 + 4.2150 X_5 + 7.25456 X_6 \quad (3.10)$$

$$t \quad (-3.71) \quad (3.16) \quad (3.64) \quad (2.15) \quad (3.10)$$

$$+ \quad 5.29471 X_8 + 15.48172 X_9 \\ (2.88) \quad (3.11)$$

$$R^2 = 0.62 \quad F = 3.91 \quad D.W = 2.33$$

يلاحظ من النموذج المقدر ان اثر كل من نسبة مساهمة قطاع الزراعة (X_1) ونسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (X_3) ونسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد (X_5) ونسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرد (X_6) ونسبة مساهمة قطاع البنوك والتأمين (X_8) ونسبة مساهمة قطاع الخدمات (X_9) في الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان معنويا ، وان قدرة هذه القطاعات في تفسير التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتمثلة بمعامل التحديد (R^2) قد بلغت (٦٢%) ذلك يعني ان (٦٢%) من التغيرات الحاصلة في القطاعات الاقتصادية المذكورة افرا . وان (٣٨%) من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لم تتمكن تلك القطاعات من تفسيرها والتي تعزى لعوامل اخرى يوضحها المتغير العشوائي (U_i) .

وعند اختبار مدى قدرة القطاعات المذكورة سابقا على توضيح التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لوحظ ان قيم (t) المحسوبة اكبر من قيم (t) الجدولية ولكافة معلمات القطاعات ، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعلمة نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (X_1) (٣,٦١) ولمعلمة نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي (X_3) (٣,٦٤) ولمعلمة نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد (X_5) (٢,١٥) ولمعلمة نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرد (X_6) (٣,١٠) ولمعلمة نسبة مساهمة قطاع البنوك والتأمين (X_8) (٢,٨٨٥) ولمعلمة نسبة مساهمة قطاع الخدمات (X_9) (٣,١١) وجميعها اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (١,٧٥) عند مستوى معنوية (٥٥%) مما يدل على وجود علاقة بين هذه القطاعات الاقتصادية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . وان المعامل المقدرة ذات معنوية احصائية وقيمتها تختلف عن الصفر وتتسوي القيمة المقدرة . ولم تتضح معنوية كل من نسبة مساهمة قطاع التعدين (X_2) ونسبة مساهمة قطع الماء والكهرباء (X_4) ونسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات في الناتج المحلي الإجمالي . وقد بلغ المعامل الحدي لنسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (X_1) (٣,٨٦) وذلك يعني ان التغير



الحاصل في نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى خلق تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٣,١٩) ذلك يعني ان تغيراً قدره وحدة واحدة في هذا القطاع يؤدي إلى خلق تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٣,١٩) . كما وبلغ المعامل الحدي لنسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد (X_5) (٤,٢١) ، وذلك يعني ان تغيراً قدره وحدة واحدة في هذا القطاع يؤدي إلى خلق تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٤,٢١) . وببلغ المعامل الحدي لنسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرد في الناتج (X_6) (٧,٢٥) ، وذلك يعني ان تغيراً قدره وحدة واحدة في هذا القطاع يؤدي إلى خلق تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٧,٢٥) . في حين بلغ المعامل الحدي لنسبة مساهمة قطاع البنوك والتأمين في الناتج (X_8) (٥,٢٩) وذلك يعني ان تغيراً قدره وحدة واحدة في هذا القطاع يؤدي إلى خلق تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٥,٢٩) كما اوضح النموذج المقدر ان المعامل الحدي لنسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج (X_9) قد بلغ (١٦,٨٤) وذلك يعني ان تغيراً قدره وحدة واحدة في هذا القطاع يؤدي إلى خلق تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١٦,٨٤) . وجاءت اشارة معلمات النموذج موجبة وذلك يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية . كما اوضحت تقييرات النموذج ، ان قيمة درين - واطسن المحسوبة (d^*) قد بلغت (٢,٣٣) . وقد اوضح الاختبار المذكور انها تقع بين القيمتين (4-du , 4-d1) ، وذلك يعني حصولنا على حالة عدم التأكيد (وقوعها في المنطقة الحرجة) .

وقد اكد اختبار (F) معنوية النموذج المقدر ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة في النموذج (٣,٩١) ، وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (٢,٥٧) عند مستوى معنوية (%) . ذلك يعني ان المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي على المتغير المعتمد وان النموذج ككل ذو معنوية من الناحية الاحصائية .

وقد اوضح اختبار كلain وجود تداخل خطى بين كل من قطاع الزراعة مع قطاع الصناعة التحويلية - وقطاع الزراعة مع قطاع تجارة الجملة والمفرد وقطاع الصناعة التحويلية مع قطاع تجارة الجملة والمفرد . ويعود سبب ذلك إلى حالة التشابك الاقتصادي بين القطاعات المتداخلة خطيا . ولاهمية اثر هذه القطاعات على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اضطر الباحث إلى عدم حذفها من النموذج ، كما ان هذا التداخل الخطى لا يقلق على اعتبار ان جميع قيم (t) المحسوبة كانت اكبر من العدد (٢) (٥) .

تحديد اثر التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي :

بعض الدراسات التجريبية المتداولة لاثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي :

- في الدراسة التي اجرتها Robert F.Emery عام ١٩٦٧ والتي تناول فيها طبيعة العلاقة ما بين معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ، ومجموعة متغيرات ، والتي طبقها على

(٥٠) دولة مستخدماً بيانات معدلات النمو بالنسبة المئوية لكل من GNP، E خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٦٣ وقد توصل إلى النتيجة القياسية الآتية :

$$\text{Real GNP} = 0.7491 - 0.05480 (\text{Current Account})$$

$$\begin{aligned} S.e & \quad (1.1649) \quad (0.10901) \\ & + 0.37429 \quad (\text{Export}) \\ & \quad (0.09511) \end{aligned}$$

$$R^2 = 0.67$$

$$F\text{-Ratio} = 48.719$$

حيث تمثل :

Real GNP = معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

Current Account = الحساب الجاري

Export = الصادرات

يتضح من خلال الدراسة إنفاً أن لمتغيري سعر الصرف الجنيبي والصادرات قوة تفسيرية بلغت نحو (٦٧%) أي أن (٦٧%) من التغيرات الحاصلة في معدل نمو GNP تتوضّح بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرين قيد البحث .

كما تشير الدراسة المذكورة إنفاً إلى النتائج الآتية :

- أـ ان العلاقة التبادلية المهمة كانت بين الصادرات والناتج القومي الإجمالي .
- بـ ان كل زيادة وبمقدار (٢,٥%) في الصادرات تؤدي إلى زيادة في GNP وبمقدار (١%).
- جـ لقد كان للعلاقة الأخيرة درجة كبيرة من الاعتمادية الاحصائية (١).
- ـ وفي دراسة اجرتها Edward, K. Y. Chen سنة ١٩٧٩ والتي تناول فيها بعض الاقتصادات الآسيوية خلال الفترة (١٩٥٥-١٩٧٠) ، وتوصل إلى النتائج الآتية :

ـ بالنسبة لاقتصاد هونغ كونغ :

$$Y = 1022 + 0.5751 + 0.378 X + 0.651 Y_{t-1}$$

$$(0.419) \quad (0.133) \quad (0.147)$$

$$\text{SEF} = 0.264$$

حيث ان :

Y = الناتج القومي الإجمالي

I = اجمالي الاستثمارات

$X = \text{الصادرات الكلية}$

$Y_{t-1} = \text{الناتج القومي في السنة السابقة}$

يتضح من الدراسة انفا ان هناك علاقة رابطة بين المؤشرات الاقتصادية المستخدمة (متغيرات مستقلة) وبين الناتج القومي الإجمالي . والذي يجد تعبيره من خلال المعنوية الاحصائية التي تتمتع بها المتغيرات المذكورة انفا ^(٧) .

٣- وفي عام ١٩٨١ نشر Richard Grabowwski, Subhashc, Sharam and Dharmendra Dhakal دراسة تناولوا فيها النمو الاقتصادي (نمو SDP) في اليابان ووضحوا الدور الذي تؤديه مجموعة مؤشرات اقتصادية تمثلت بـ: (الصادرات ، قوة العمل ، خزين راس المال وانتاجية القطاع الزراعي) والتي ابرزت نجاح جهود التنمية الاقتصادية في عدد من اقطار اسيا الشرقية ، وكانت النتائج التي توصل اليها الباحث بالصيغة الآتية :

$$Y_t = B_0 + \sum B_1, eY \sum B_2, eA_{t-e} + \sum B_3, eL_{t-e} \\ \sum B_4, eK_{t-e} + \sum B_5, eE_{t-e}$$

حيث ان :

$Y_t = t$ معدل نمو GFP في السنة t

$A_t = t$ انتاجية القطاع الزراعي في السنة t

$L_t = t$ قوة العمل في السنة t

$K_t = t$ خزين راس المال في السنة t

$E_t = t$ الصادرات في السنة t

ويتضح من الدراسة السابقة ان الارتفاع الواضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه جاء بفعل عمليات التشابك الاقتصادي بين المتغيرات فيد الدراسة ، وقد ادت إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمستويات تراوحت ما بين $(%5 - %10)$ ^(٨).

٤- وفي الدراسة التي اجرتها Rati Ram سنة ١٩٨٤ والتي تناول فيها اثر مجموعة متغيرات على الناتج القومي الإجمالي لـ(٧٣) دولة نامية ، خلال الفترة $(1970-1977)$ ، والتي توصل من خلالها إلى النتائج الآتية :

الفترة $1970-1960$

$$Y = -0.685 + 1.104L + 0.161 K + 0.094 X$$



$t = (-0.80) \quad (4.17) \quad (4.06) \quad (2.53)$

$R^2 = 0.64$

$F = 19.51$

حيث تمثل :

الناتج القومي الإجمالي الحقيقي Y

المدخلات من عنصر العمل t

المدخلات من عنص رأس المال K

ال الصادرات X

نستنتج من دراسة Rati Ram انه خلال الفترتين الموضحتين افأ ان المؤشرات الاقتصادية المستخدمة دور كبير في رفع معدل نمو الناتج القومي الإجمالي لبلدان النامية المدروسة ^(٩).

أثر التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي في تركيا :

من أجل تحديد أثر التجارة الخارجية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجانا لاختبار أثر كل من نسبة الاستيرادات ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٨ ، اذ يمكن توضيحيها بالعلاقات الآتية :

نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي X_{10}

نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي X_{11}

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي Y

وقد تم استخدام عدة صيغ للتقدير ، وكانت الصيغة الخطية من افضل الصيغ التي مثلت تلك العلاقة والتي تتوضح كما في الآتي :

$$Y^8 = -2.62832 + 0.53582 X_{10} + 0.08422 X_{11}$$

$t = (-1.37) \quad (3.00) \quad (1.16)$

$R^2 = 0.33$, $F = 4.52$, $D.W. = 1.56$

لا انه لا يمكن الاعتماد على نتائج هذه الدالة ، وبسبب مشكلة التداخل الخطوي بين المتغيرين المستقلين . حيث كانت R^2 أقل من $11 \times 10 \times r$ حسب معيار كلاين . كما ان قيم (t) المحسوبة أقل من (٢) ، مما اضطرر هذا إلىأخذ كل متغير على حدة لمعرفة مدى أثره على معدل النمو في تركيا .

نسبة اليرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي :

حيث كانت الدالة بالشكل الآتي :

$$Y = -1.17226 + 0.4626 X_{10}$$

$t = (-0.80) \quad (2.74)$

$R^2 = 0.28$, $F = 7.55$, $D.W. = 1.36$

نلاحظ من النموذج المقدر ان متغير نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة كان معنويا . وان مدى قدرة هذا المتغير في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد والمتمثلة بمعامل التحديد (R^2) بلغ (%) ٢٨ ، حيث ان هذه النسبة توضح بان (%) ٢٨ من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل السابق .

وان (%) ٧٢ من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (Y) تعزى لعوامل اخرى يوضحها المتغير العشوائي (ui) ، وعند اختبار قدرة هذا المتغير على توضيح المتغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . اتضح ان قيمة (t) المحسوبة هي اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (١,٧٢) عند مستوى معنوية (%) ٥ مما يدل على وجود علاقة بين هذا المتغير ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . وقد بلغ المعامل الحدي لنسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (٤٦,٤٠) ذلك ان تغيرا قدره وحدة واحدة في نسبة الاستيرادات إلى الناتج يؤدي إلى خلق تغير في معدل النمو قدره (٤٦,٤٠) .

وجاءت اشارة معلمة المتغير موجبة مما يدل على العلاقة الطردية بين هذا المتغير ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، حيث ان زيادة استيرادات البلد المعنى من السلع الانشائية تعد من اهم الامور الاساسية في تحقيق النمو الاقتصادي . ويبين اثر ذلك على نمو واضح في البلدان النامية . وقد اكداختبار (F) معنوية النموذج المقدر . كما ان النموذج خالي من مشكلة الارتباك الذاتي .

* نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي :

هذا ولم تتضح معنوية متغير نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

(١٩٦٨ - ١٩٨٨) .

ولعرض معرفة اثر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (X_{II}) على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Y) اعتمدنا بيانات الصادرات خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٨٠) وذلك يعود لسبب : انتهاج الاقتصاد التركي سياسة تشجيع الصادرات مستندا بذلك على مجموعة دوافع :



أ- دور هذه السياسة في زيادة ايرادات البلد المعنى من العملات الصعبة . ويبين ذلك من خلال تنويع صادراتها بقصد مواجهة المتطلبات المتزايدة فيها لتنمية اقتصادها الوطني ورفع مستويات الدخول .

ب- ان سياسة تشجيع الصادرات تستفيد من التخصص وتقسيم العمل الدولي الناجم عن المزايا النسبية التي يتمتع بها البلد قيد الدراسة ، حيث يصدر المنتجات التي يتمتع بميزة نسبية في انتاجه ويستورد المنتجات التي لا يتمتع بميزة نسبية في انتاجها .

ج- ضيق السوق المحلية ، حيث تعد السوق المحلية اهم معوقات النمو الصناعي وخاصة اذا كان حجم السوق لا يستوعب انتاج الحجم الامثل للوحدة الاقتصادية ، لذا فهي تحاول توسيع نطاق السوق امام منتجاتها وذلك بالتصدير إلى الخارج .

ومن خلال بيانات الفترة (١٩٨٠-١٩٨٠) ، تم التوصل إلى الصيغة القياسية الخطية الآتية :

$$\hat{Y} = -1.73840 + 0.29166 X_{11}$$

$$t \quad (-1.82) \quad (4.34) \quad (1.16)$$

$$R^2 = 0.72, F = 18.08, D.W. 2.37$$

يوضح النموذج المقدر انفا ان لنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي اثرا معنوياً موجباً، ومدى قدرته في تفسير التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتمثلة بـ (R^2) قد بلغ (%) ٧٢٢، وذلك يعني ان (%) ٧٢٢ من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تفسر في البحوث ، وان (%) ٢٨ من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى عوامل اخرى يوضحها المتغير العشوائي (U_i) .

وعند اختبار قدرة المتغير في شرح تبديات المتغير المعتمد تتبين ان قيمة (t^*) المحسوبة لمعلمته قد بلغت (٤,٣٤) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (١,٨٦) عند مستوى معنوية (%) ٥٥ ، وذلك يدل على وجود علاقة طردية بين كلا المتغيرين ، وان المعلمة المقدرة ذات معنوية احصائية وقيمتها تختلف عن الصفر وتتساوي القيمة المقدرة . وقد بلغ المعامل الحدي (٠,٢٩) ذلك يعني ان التغير الحاصل في المتغير قيد البحث وبمقدار وحدة يؤدي إلى خلق تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبمقدار (٠,٢٩) ، كما ويوضح



النموذج المقدر ان قيمة دربن - واطسن المحسوبة (d^*) قد بلغت (٢,٣٧) وهي تقع بين القيمتين (du, 4-du) ، ذلك يعني ان خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي . وقد اكد اختبار (F) معنوية النموذج المقدر ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٨,٨٨) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (٥,١٢) عند مستوى معنوية (%) ، وذلك يعني ان النموذج المقدر ككل ذو معنوية من الناحية الاحصائية .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

يمكن ايجاز اهم الاستنتاجات بما يأتى :

١- على مستوى هيكل الانتاج :

أ- ازداد الناتج في جميع القطاعات (القطاعات السلعية ، القطاعات التوزيعية ، وقطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية) خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة .
ب- حققت القطاعات السلعية (الزراعة ، التعدين ، الصناعة التحويلية ، الماء والكهرباء ، البناء والتشييد) اعلى نسبة زيادة من الزيادة الكلية المتحققة في جميع القطاعات خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة . تلتها القطاعات التوزيعية (تجارة الجملة والمفرد، النقل والمواصلات ، البنوك والتأمين) ثم قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية .

ج- على مستوى الاهمية النسبية للقطاعات المكونة لهيكل الانتاج نلاحظ انه في بداية الفترة احتل القطاع الزراعي المرتبة الاولى ثم قطاع الصناعة التحويلية، قطاع تجارة الجملة والمفرد ثم بقية القطاعات الأخرى (البنوك والتأمين، النقل والمواصلات، البناء والتشييد، الخدمات الشخصية والاجتماعية، التعدين، الماء والكهرباء). اما في نهاية الفترة فقد اصبح قطاع الصناعة التحويلية في المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية بليه قطاع الزراعة قم قطاع تجارة الجملة والمفرد، وكان ترتيب بقية القطاعات كالتالي: البنوك والتأمين، النقل والمواصلات، البناء والتشييد، الخدمات الشخصية والاجتماعية، الماء والكهرباء، التعدين.

د- اتضح من خلال النموذج الذي يوضح العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والقطاعات الاقتصادية ، ان للقطاعات (الزراعة ، الصناعة التحويلية ، البناء والتشييد ، تجارة الجملة والمفرد ، الخدمات الشخصية والاجتماعية ، البنوك والتأمين) اثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي .



٢- على مستوى هيكل التجارة الخارجية :

- أ- تزايد نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة جعل الاقتصاد التركي أكثر حساسية تجاه التغيرات التي تحصل في السوق الخارجية.
- ب- من هيكل الصادرات ، نلاحظ ان المنتجات الزراعية كانت تشكل اعلى نسبة في أهميتها في هيكل الصادرات خلال بداية الفترة ، الا ان الملاحظ في نهاية الفترة ، شكلت المنتجات الصناعية اعلى نسبة في اهميتها في هيكل الصادرات التركية مما يستدل هذا على الاتجاه الواضح نحو التصنيع وخاصة في فترة الثمانينات ، وهذا ما دعمه العمل التجاري الذي بين التأثير الموجب للصادرات على معدل النمو وبالتالي نجاح إستراتيجية تشجيع الصادرات التي انتهت بها تركيا خلال هذه الفترة .
- ج- من هيكل الاستيرادات نلاحظ ان المستلزمات الصناعية والمكائن شكلت اعلى نسبة من حيث اهميتها في هيكل الاستيرادات خلال الفترة مما يدل هذا على ان الاقتصاد التركي اتجه نحو استيرادات السلع الوسيطة والتي لها اهميتها في العملية الانتاجية ، وهذا ما دعمه نتائج العمل التجاري الذي بين التأثير الموجب للاستيرادات على معدل النمو .
- د- من الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية نلاحظ انه وبحكم تبعية الاقتصاد التركي للسوق الرأسمالية العالمية قد شكلت الدول الصناعية المتقدمة اعلى نسبة في تجارتها مع تركيا ، ونلاحظ ايضا ان اعلى نسبة حققتها تركيا في تجارتها مع الدول النامية هي مع دول نفطية ، وهذا يعود إلى افتقار تركيا لمصادر الطاقة والوقود .

المقترحات

- ١- نظرا لما مارسته اصدرات من تأثير ايجابي على معدل النمو في تركيا في فترة الثمانينات والذي يعكس نجاح إستراتيجية تشجيع الصادرات ، يقترح الباحث توجه الاقتصاد التركي إلى الاستمرار نحو هذه الإستراتيجية.
- ٢- تشجيع القطاعات الاقتصادية في تركيا نحو الاستيرادات من السلع الوسيطة ، نظرا لما تمارسه هذه الاستيرادات من هذه السلع من تأثير ايجابي في عملية النمو الاقتصادي من خلال دخولها في العملية الانتاجية .

المصادر والهواش

- (١) مد عبد الشفيع ، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٢٧ .
- (٢) لاس بيترسون ، الدخل والعملة والنمو الاقتصادي ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٣٨٣ .
- (٣) عبد الكريم كامل ، تحليل واقع واتجاه تطور اتجارة الخارجية في تركيا ١٩٨٨-١٩٧٠ ، مصدر سابق ، ص ١ .
- (٤) محمد صفوت قابلي ، استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول النامية ، مجلة التعاون في الخليج العربي ، العدد ٣٤ ، السنة التاسعة ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٢٨ .
- (٥) عادل عبد الغني محبوب ، مصدر سابق ، ص ١٤٤ .
- ^(٦) obert F. Emery, "The relation of Export and Economic Growth", *Journal of Kyklos*, Vol. 20, No. 1, 1967, pp.479-484 .
- (٧) محمد صالح تركي القرishi وفواز جار الله نايف ، مقدمة في الاقتصاد الدولي ، مطبوع التعليم العالي ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٨ .
- (٨) chard Grabowski, Subhashe, Sharam and Dharmendra Dhakal, "Export and Japanese Economic Development", In Economic letters, Southern Illinois, University at Carbondale, U.S.A, Vol. 32, 1990, pp. 128-129 .
- (٩) Rati Ram, "Export and Economic Growth: Some Additional Evidence" Economic Development and Cultural Change, Vol. 33 , No. 1 ,October 1987 , pp. 417-419 .



الاتجاهات الفيروزية في الاقتصاد التركي

للفترة ١٩٦٨-١٩٨٨

د. فواز جار الله نايف الدليمي
الحافظ

مختصر البحث

إن النمو الاقتصادي في الأقطار المتقدمة يحدث كنتيجة لمجموعة عوامل مثل (الاستثمار، التحسن التكنولوجي والعوامل التنظيمية الإدارية) وهي بالطبع قد أنجزت في مراحل سابقة التغيرات الهيكلية، والتي أحدثت نمواً في إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن الاقتصاد التركي من الاقتصادات النامية ، وطموحات تركيا للدخول في الاتحاد الأوروبي، يخيم عليها مواجهة العديد من المعضلات الاقتصادية، تأتي في مقدمتها إحداث تغيرات هيكلية، وفي هذا البحث نركز على العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي من ناحية ثانية ونذكر في هذا المجال على السؤال المركزي التالي:

((هل أن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي التي تظهر في قطاعي الإنتاج والتجارة الخارجية، تسهم في النمو الاقتصادي في تركيا؟)).



Growth Dimensions In Turkish Economy 1968-1988

By: Dr. Fawaz J. Al-Dulaymee
Mr. Wael S. Al-Hafez

Abstract

Economic growth in advanced countries occurs due to a group of factors like investment, technological improvement, organizational and administrative factors. These factors have been achieved in stages preceded structural changes. Turkish economy is considered one of the developing economies and Turkey's aspiration in joining E.U. impose facing so many economic troubles and first of all making structural changes.

In this paper we try seriously concentrating upon relations among rates of economic growth mentioning in this respect the following central question: Are structural changes in Turkish economy which appear in both production and foreign trade sectors have a role in the growth of Turkish economy??.